تاونات في : 2011/11/26

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
فرع تاونات

المركز المغربي لحقوق الإنسان
فرع إقليم تاونات

بيان

تخوض منذ 2011/11/04اللجنة الإقليمية لأساتذة سد الخصاص – نيابة التعليم بتاونات – اعتصاما مفتوحا بمقر النيابة المذكورة ، بعد تجاهل إدارة الأكاديمية الجهوية للتعليم في تسوية ملفها المطلبي المتمثل في الإدماج في أسلاك التعليم العمومي و الالتحاق بمقرات العمل . و إثر الزيارات الميدانية لمكتبي فرع تاونات للجمعية المغربية لحقوق الإنسان و المركز المغربي لحقوق الإنسان للمعتصمين في سياق متابعتهما للانتهاكات المتوالية التي تطال اللجنة؛ واعتبارا لما يشكله الاعتصام المفتوح كشكل نضالي من خطر على السلامة الجسدية للمعتصمين المتمثل في الظروف المناخية الباردة وما قد يسببه من كوارث إنسانية في حال استمراره لمدة طويلة؛ وأمام التجاهل التام لوضعية المعتصمين والإصرار على عدم فتح حوار جاد ومسؤول معهم ، وحرصا من الفرعين على التمسك بالحق في الحياة الكريمة والسلامة البدنية كأسمى حق من حقوق الإنسان؛ يطالبان الجهات المسؤولة التدخل العاجل لإنقاذ حياة الأطر التربوية ، مما قد ينتج عنه من مضاعفات قد تهدد حياتهم وتمس بسلامتهم الجسدية، كما نؤكد على ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول مع هذه الفئة على أرضية مطالبهم العادلة و المشروعة .

و في السياق ذاته و في إطار الكرامة الإنسانية؛ وانطلاقا من رصدهما ومتابعتها للملف الحقوقي بالإقليم يطالب الفرعين الجهات المسؤولة باحترام الحق الإنساني والدستوري في الشغل، بالنسبة لعموم المواطنات والمواطنين وفي مقدمتهم جمعية المجازين المعطلين ما فوق سن الأربعين بإقليم تاونات ويطالبان بفتح حوار جاد ومسؤول لإدماج المعنيين في عالم الشغل .

كما يتابع الفرعان بقلق كبير و باستنكار شديد المضايقات و الاستنطاقات التي تعرض لها مناضلو المجلس المحلي لحركة 20فبراير بتاونات مع المطالبة بالاستجابة المتعلقة بالتزام المغرب بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بحرية الرأي و حرية التعبير والحق في التظاهر السلمي كما نص عليها الدستور المغربي والمواثيق والمعاهدات الدولية التي التزم بها المغرب أمام المنتظم الدولي.

وبناء عليه يعلن المكتبان الحقوقيان بتاونات ما يلي:

- يطالب السلطات المعنية بفتح حوار عاجل وجدي مع أساتذة سد الخصاص المعتصمين بنيابة التربية الوطنية بتاونات؛
- يطالب السلطات بفتح حوار مع المجازين ما فوق سن الأربعين وإدماجهم في عالم الشغل؛
- يعلنان تضامنهما ومؤازرتهما لكل المواطنين الذين يتم التضييق عليهم بسبب رأيهم؛
- يحذران الجهات المسؤولة بالتزام الحياد واحترام القوانين الجاري بها العمل وعلى رأسها حق التظاهر وحرية التعبير؛
- يدعوان كافة الفعاليات السياسية،النقابية والحقوقية وكذا الجمعوية إلى إدانة الصمت الممنهج اتجاه كل العاطلين ، وكذا السلوكات الاستفزازية في حق مناضلي المجلس المحلي لدعم حركة20فبراير بتاونات.

عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - فرع تاونات (الرئيس/محمد السطي)

عن المركز المغربي لحقوق الإنسان – فرع تاونات

(الرئيس/ادريس الوالي)

عن المكتب
الرئيس: محمد السطي